

أمريكا..

والصعود إلى الهاوية

المحتويات

- * مدخل
- * الدولار هو سلاح أمريكا الأقوى
- * غزو الخليج وغزو الصومال
- * إبراز الإسلام كعدو مشترك بعد سقوط الشيوعية
- * محاولة دول أوروبا الاستقلال وحرب أمريكا للعملة الموحدة
- * حرب أمريكا الاقتصادية على حلف اليابان والصين ودول النمور الآسيوية
- * ظهور غول العولمة الأمريكية وتزايد خلافات أوروبا مع أمريكا
- * بداية خوف أمريكا على اقتصادها
- * وحن الوقت لعقاب أمريكا
- * الضعف الاقتصادي روض بوش وحول سياسته
- * قراءة في مؤشرات الاقتصاد الأمريكي
- * محاولات فاشلة لإعادة المستثمر الأجنبي وإعادة ثقة المستهلك الأمريكي
- * بسبب التدهور الاقتصادي والأمني ظهر التخبط السياسي والعسكري للبيت

الأبيض

الشيخ المجاهد الحافظ/ يوسف بن صالح العييري (البتار)

مدخل

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل أن نبدأ نذكر أن أعداء أمريكا يقولوا شكراً لك سيدي أسامة وللمجاهدين معك، وذلك بسبب ما أحدثته غزوتي واشنطن ونيويورك من تغير جذري في

الميزان الاقتصادي العالمي والسياسي، وما سينتج عنها من انهيار لأمريكا بإذن الله تعالى.

نعم لقد أجبرت أحداث جمادى طاعوت العالم أمريكا أن يجثوا على ركبته ليستجدي العالم لتخليصه مما هو فيه، ولكن استجداءه للعالم جاء بأساليب ملتوية على شكل تحالفات ومؤتمرات، إلا أن هذا لن يدوم طويلاً فسوف يأتي الوقت الذي تطلب فيه أمريكا صراحة من حلفائه وأعدائه على حد سواء العون بكل استجداء وذل ليوقفوا انهيارها ويحموها من السقوط، كما حصل للاتحاد السوفيتي عندما انهار ذلك الانهيار المروع الذي أشفى الله به صدور المسلمين.

الدولار هو سلاح أمريكا الأقوى

لقد خرجت أمريكا من الحرب العالمية وهي تسعى للسيطرة على العالم وإقصاء كل منافسيها عن حلبة الصراع بما فيهم حلفاؤها أنفسهم، وانقسم العالم على إثر ذلك إلى معسكرين معسكر أمريكا (ناتو) ومعسكر الاتحاد السوفيتي (وارسو)، وأنشأ المعسكران تحالفات في كل مناطق العالم، وأصبح العالم شرقي أو غربي، وخشي كل معسكر من ردة فعل الآخر، وتجنب أن يدخل في حرب مباشرة ضده لوجود الرادع النووي لدى الطرفين، فبدأت حرب باردة لشن حروب عسكرية بين المعسكرين بالوكالة أو حروب اقتصادية، إلا أن حلف الناتو وأمريكا خاصة توجهوا للتركيز على خوض الحرب في الميدان الاقتصادي، وهذا مما جعل أمريكا تحرص على تقوية الدولار سلاحها الرئيس على حساب جميع العملات، بل وعلى حساب السلع الرئيسية في العالم كالذهب والنفط والمعادن الأساسية للصناعات، حيث اعتبرت منذ 31 عاماً الدولار كأصل يصف في مصاف السلع الرئيسية في العالم وأصبح هو غطاء العملات الأخرى بعد أن كان بحاجة إلى غطاء من الذهب، وتنامت قوة الدولار حتى أصبحت هي القوة الضاربة التي تحسم معارك أمريكا العسكرية والسياسية لصالحها، فكانت أمريكا تستخدم الحصار الاقتصادي لعدوها قبل أي عمل عسكري سواء كان مباشراً أو بالوكالة، فعرف المراقبون أن قوة أمريكا تكمن في قوة اقتصادها لا في قوتها العسكرية - وهذا أحد دوافع المجاهدين لضرب مركز التجارة -، وأعداء معسكر الناتو لم يكن إقصاؤهم عن دائرة الأحداث بسبب ضعفهم العسكري فهم يملكون السلاح النووي والكيميائي وغيرها من الأسلحة البايولوجية، بل كان ذلك لضعف اقتصادهم أمام اقتصاد الناتو، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي أزال الخطر من أمام أمريكا فسعت لبسط نفوذها على العالم بفكر أحادي مطلق دون أي اعتبار لأحد حتى لحلفائها، فكانت ترى أنه يجب على حلفائها أن يسيروا خلفها دون سؤال، وهذا ما حصل منهم بالفعل وخاصة من بريطانيا (العظمى) لحاجتهم لمصادر الطاقة التي تسيطر أمريكا على منابعها وعلى طرق نقلها، فكان أعضاء حلفها يركضون وراءها دون أدنى اعتراض لعجزهم عن مواجهة بطش الدولار بهم، وعجزهم أيضاً عن الآثار الاقتصادية التي سوف يسببها اعتراضهم على الهيمنة الأمريكية على العالم.

غزو الخليج وغزو الصومال

وبلغت أمريكا أوج كبريائها عندما انهار الاتحاد السوفيتي ودخلت بعد ذلك مباشرة في حرب الخليج التي خططت هي أغلب فصولها في الظلام وخرجت منتصرة منها دون خوض حرب حقيقية.

ثم قامت بكل صلف بالضغط على أصدقائها لخدمة أهدافها دون مقابل، وجرت الحلفاء للصومال لتحقيق هدفاً آخر لتسيطر على القرن الأفريقي الغني باليورانيوم والمعادن الأساسية، مما سيمكنها من السيطرة على مضيق باب المندب لتجعل ممرات النفط (شريان حياة أوروبا) تحت سيطرتها بعد أن سيطرت على المنايع بشكل كامل ودون منافس بعد حرب الخليج، ولتستطيع عن طريق هذا الغزو أيضاً من تكوين خط خلفي لنصاري السودان لتمكينهم من الاستقلال إلى غير ذلك من الأهداف، إلا أن حلفاءها وعلى رأسهم إيطاليا وفرنسا وألمانيا لم يكونوا ليعينوا أمريكا على لف حبل المشنقة حول أعناقهم بعد أن طردتهم من مستعمراتهم الأفريقية واستحوذت هي على كل خيراتها وجاءت بحرب الصومال لتكمل على البقية الباقية من أفريقيا، فلم تبد أغلب دول أوروبا وعلى رأسها هذه الدول الثلاث أي تعاون عملي مع أمريكا رغم حضورها في الميدان وتأخرها في التدخل، وكانت جيوش هذه الدول تغض الطرف عن تحركات المجاهدين في عملياتهم ضد الغزاة الأمريكيان في الصومال بعد أن عرفوا عدم استهداف المجاهدين لهم، فخرجت أمريكا على إثر ذلك تجر أذيال الهزيمة وفرح الأوروبيون بذلك وأخفوا فرحتهم لفشل هذا المخطط القاتل لهم.

إبراز الإسلام كعدو مشترك بعد **سقوط الشيوعية**

وتوالى الأحداث وأمريكا تناور في كل ميدان لبسط نفوذها وهيمنتها على العالم، فبعد العدو الأحمر الذي جمعت من تحت مظلة عداوته حلفاء لها، بدأت تبحث عن مخدر آخر تقنع به الآخرين ليسلموا لها زمام أمورهم، فأعلنت عن طريق مجلس حلفها الأطلسي على لسان خفير سولانا الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في عام 1412هـ "أن العدو الذي يهددنا جميعاً ويهدد حضارتنا بعد العدو الأحمر هو العدو الأخضر - أي الإسلامي - ولا بد من التعاون والاتحاد بين دول الحلف وحلفائهم ضد هذا العدو المشترك" وحاولت أمريكا جمع حلفائها ليعملوا معها ضد أنفسهم بحجة العمل ضد عدو مشترك، ولكن دول أوروبا كانت تفهم هذه المخططات الأمريكية وتعني معنى إبراز هذا العدو الذي من شأنه أن يتيح لأمريكا استمرار توسيع قواعدها في أوروبا وتحريك دول الحلف إنما تريد وكيفما شئت لحرب هذا العدو الجديد.

محاولة دول أوروبا الاستقلال **وحرب أمريكا للعملة الموحدة**

ولمعرفة دول أوروبا سر سيطرة أمريكا عليها فقد قررت قبل الاستقلال الجديد ومنافسة أمريكا على مناطق نفوذها وتقاسم المصالح معها أن تنهض اقتصادياً، فالدولار لا يمكن أن تقف أمامه أي عملة أوروبية فضلاً عن منافسته، والاقتصاد الأمريكي قد التوي على أوروبا وعلى مصادر الطاقة كما تلتوي الحية على فريستها استعداداً لعصرها، فاتجهت دول أوروبا للمنافسة عن طريق عملة موحدة، وهو الخيار الذي كان مطروحاً منذ سنوات، وبدأت الخطوات العملية نحو هذا الخيار، فتم إصدار القرار بالتعامل بسندات العملة الجديدة لدول أوروبا (اليورو) في رمضان لعام 1419 هـ الموافق لأول يناير لعام 1999م ورأت أمريكا أن اليورو سيشكل المتنافس الأول لأوروبا والمنفذ الرئيس لها للخروج عن طاعتها ومنافستها اقتصادياً وإخراجها من السوق الأوروبية، لأن اليورو ليس عملة مرتبطة بإمكانيات بلد واحد، بل هو عبارة عن سلة عملات لأقوى دول أوروبا اقتصادياً وهي (أسبانيا والبرتغال وفرنسا وفنلندا وإيطاليا وهولندا وألمانيا وليونان ولوكسمبورغ والنمسا وبلجيا)، باستثناء (بريطانيا والسويد والدينمارك)، إلا أن أمريكا خلقت لهذه العملة عدة مشاكل لإضعافها أو فقدان الثقة بها من قبل المستثمر، وكان من أهم حيل أمريكا لإسقاط اليورو أن أشعلت في وسط أوروبا حرب البلقان ضد يوغسلافيا بعد تدشين التعامل باليورو بثلاثة أشهر رغم اعتراض فرنسا وألمانيا، فلم تكن حرب البلقان دفاعاً عن مسلمي كوسوفا كما زعمت أمريكا، بل كانت دفاعاً عن مكاسب الدولار، ولم تكن هذه الحرب أيضاً ضد سلوبدان مليسوفتش الذي نال خلال إبادته لمسلمي البوسنة أقوى الدعم الأمريكي بل إن هذه الحرب كانت ضد اليورو، كما كانت حرب الخليج لاحتلال منابع النفط لا دفاعاً عن الشعب الكويتي كما تقول أمريكا، وبالفعل أفقدت حرب البلقان في سبعين يوماً ثقة المستثمر الغربي بهذه العملة الناشئة وسط منطقة نزاعات قادمة كما صورتها حرب البلقان، ليهرب المستثمر من منطقة اليورو إلى منطقة الدولار، وتم لأمريكا ما أرادت وضربت اليورو ضربة أولى في مهده، أفقدته ربع قيمته تقريباً، فانطلق ببداية ضعيفة كقيلة بأن تنهيه خلال خمس سنوات.

وبعد الحرب تزايدت فرص صعود اليورو حتى استعاد 15% من قيمته في أول مارس عام 2001 بعد أن بلغ أدنى مستوى له في أكتوبر 2000م، وكانت مشكلة البطالة في منطقة اليورو هي أكثر العوامل لضعف اليورو والتي بلغت 9.2% أي ما يعادل ضعف نسبة البطالة في أمريكا، وكانت أمريكا تحاول جاهدة تنمية البطالة في منطقة اليورو عن طريق إخراج رؤوس الأموال منها ليواصل اليورو في الانخفاض أمام الدولار.

هكذا عاملت أمريكا حلفائه بعد أن بدعوا أول محاولة لهم للاستقلال والمنافسة، عقب اتحادهم سياسياً وجغرافياً عن طريق اتحاد (شنجن) لدول أوروبا.

حرب أمريكا الاقتصادية على حلف اليابان والصين ودول النمر الآسيوية

قدمنا صورة واحدة من كيد أمريكا لحلفائها بعد أن أدركت مخاطر نموهم اقتصادياً، وقد جاء كيدها هذا بعد أن أجهزت على الحلف الاقتصادي بين الصين واليابان والنمر الآسيوية، فبعد أن بدأ العالم يشهد مع بداية الثمانينات صعود نجم هذا الحلف وعلى رأسها اليابان أخذت الحرب الاقتصادية تتسم بطابع أكثر ضراوة، لتبرز أهم مظاهر الحروب الاقتصادية في الصراع بين الولايات المتحدة واليابان، حيث دار خلاف تجاري بينهما حول قضية الفائض الهائل الذي تحققه اليابان في تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة، فأصبحت كل القضايا الاقتصادية التي يبحثها الطرفان تتوقف في النهاية على رغبة الولايات المتحدة ومطالباتها الملحة بالعمل على تخفيض اليابان لفائضها التجاري، والذي تعتبره الولايات المتحدة خطراً على أمنها الاقتصادي، والذي دفع وزير التجارة الأمريكي في الفترة الأولى لبوش الأول ليقول: بأن عجز بلاده الكبير أما الفائض التجاري الياباني مرفوض ولا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح باستمراره محذراً من أن الولايات المتحدة مستعدة لتجربة كل الخيارات للضغط على اليابان لتخفيض فائضها التجاري الهائل الذي تحققه على حساب الولايات المتحدة، بل إن الرئيس الأمريكي بوش الأول ذهب إلى أبعد من هذا مؤكداً على أنه من غير المستبعد نشوب حرب تجارية شاملة مع اليابان مؤكداً أن إدارته تنوي اتخاذ إجراءات انتقامية ضد اليابان، والذي من أشرسها عقاب (سوبر 301) الذي يمنح الرئيس الأمريكي سلطة اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول التي ترتكب ممارسات غير عادلة في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت هذه الضغوط والتهديدات أذعنت اليابان وفتحت أسواقها للمنتجات الأمريكية وكذلك للمستثمرين الأمريكيين بشروط أخف من السابق، ولكن هذا لم يكن كفيلاً بوقف التهديدات الأمريكية لليابان، حتى أجبرت اليابان على التخلي عن حلفائها كالصين ودول النمر الآسيوية التي تفردت الولايات المتحدة بها فيما بعد وأسقطتها سقوطاً شرساً عن طريق خطة قذرة نفذها لها رجل الأعمال اليهودي سورس بالتعاون مع إدارة كلينتون والقصة مشهورة.

واستمر صراع الولايات المتحدة مع كل القوى الاقتصادية في العالم على هذا المنوال البربري الغاشم، لتكون عن طريق القوة والتهديد والضغوط والكيد القوة الاقتصادية الأولى في العالم، لتصل من خلاله إلى التفرد بالسيطرة السياسية والعسكرية على العالم.

ظهور غول العولمة الأمريكية وتزايد خلافات أوروبا مع أمريكا

وبعد أن خلا لأمريكا الجو الاقتصادي وأصبحت عن طريق التهديد والبطش والكيد هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم، تدفقت عليها الاستثمارات الأجنبية من كل حذب وصوب، وأصبحت تعاني من فائض في السيولة لدى مصارفها يفوق

استثماراتها الداخلية، وهذا الفائض دعاها إلى الترويج لنظام العولمة الاقتصادية لتفتح أسواق العالم أمامها بلا قيد أو شرط فتصدّر رأس المال والسلعة الأمريكية لتستورد أرباحها إلى أمريكا، وبدأت بالترويج لهذه الخطة التي كانت تأمل من ورائها أن تاكل العالم بأكمله.

ونظراً لهذه الخطة الأمريكية الجديدة للسيطرة على العالم اقتصادياً، بدأت أوروبا تشعر بالخوف من المناورات الأمريكية الخفية التي لن تعطىها أكثر من الفتات، وعلى إثر بعض المناورات الاقتصادية الأمريكية المكشوفة بدأت العلاقات التجارية والسياسية تتوتر بين أمريكا وأوروبا على إثر عدة قضايا بعد حرب البلقان، وكان محور مواضيع الخلاف نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ الذي ترى دول أوروبا باستثناء (ذيل أمريكا) بريطانيا أنه سيعيد سباق التسليح في المنطقة ويعيد تهديد كوريا الشمالية والصين مما يؤثر على علاقات أوروبا بالدولتين، كما أن هذا سيثير موسكو لتعيد مشاريعها في التسليح لأنها ترفض تعديل معاهدة (أي بي إم) الموقعة بين الحلفين عام 1972م والتي تحظر نشر هذا النوع من الصواريخ، ومن مواضيع الخلاف عدم كفاية الاستثمارات العسكرية للاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تؤدي إلى خرق وحدة تلاحم حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومن مواضيع الخلاف إعادة سياسة الناتو واستقلاله بقرارات التدخل عن مجلس الأمن في أي صراعات عالمية دون الرجوع للقرارات الدولية، ومن مواضيع الخلاف انحياز أمريكا لإسرائيل التي لم تطبق شيئاً من قرارات الأمم المتحدة، ومن مواضيع الخلاف مواصلة حصار العراق وقصفها مما زاد من كارثة الشعب العراقي والمجاعة والأمراض، ومقابل حصارها للعراق دعمها لدول دكتاتورية منتهكة لحقوق الإنسان ودعمها للانقلابات في العالم وتسليح دول تقوم على اضطهاد الشعوب وإبادتها لا سيما في أفريقيا السوداء، ومن مواضيع الخلاف حرب الموز التي لا تزال عالقة حتى بعد حسم منظمة التجارة العالمية للقضية في صالح الولايات المتحدة في 12/1419هـ الموافق 4/1999م، ومن مواضيع الخلاف فرض أمريكا رسوم تصل إلى 30% على وارداتها من الصلب من أوروبا في مارس الماضي، مما دعا أوروبا العزم على فرض رسوم عقابية تصل إلى 300 مليون دولار على مجموعة من المنتجات الأمريكية، ويقول الاتحاد الأوروبي أنه لا مناص من العقوبات على أمريكا إلا إذا وافقت واشنطن على تقديم تنازلات من إعفاء الشركات الأوروبية من رسوم والصلب، ومن مواضيع الخلاف الصراع الذي لا يزال محتدماً بسبب المحاصيل المعدلة جينياً المعروفة بـ(GM) حيث يزداد رفض الأوروبيين لاستيراد العديد من المحاصيل الأمريكية خرقاً للاتفاقيات بينهما بدعوى أنها معدلة جينياً وأن ذلك يضر بصحة البشر، وسرعان ما وجه الاتحاد الأوروبي ضربة كبيرة لسوق القمح الأمريكية بعد اندلاع هذه الحرب بأسبوع عندما سمح لاسبانيا باستيراد القمح من الأرجنتين بدلاً من الولايات المتحدة، ثم تباينت المواقف أكثر تجاه مفهوم العولمة وتحرير التجارة الاقتصادية والزراعة والبيئة والعمل والاستثمار والمنافسة، ليظهر الخلاف الحاد بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا في الاجتماع الوزاري لدول منظمة التجارة الدولية في سياتل الأمريكية في منتصف عام 1420هـ أواخر 1999م ليتحول من قضية تجارية إلى قضية أخلاقية بحجة، يفشل معها كل ما سبق من تفاهات مما أفرح كثيراً من دول الاتحاد الأوروبي التي شعرت بتوقف المد الكاسح الأمريكي الذي ألب عليها الرأي العام الأوروبي خاصة في القطاع الزراعي، إلى غير ذلك من القضايا الجوهرية التي عززت من تفاقم الخلاف بين أوروبا وأمريكا وعززت تمسك أوروبا بإنشاء اقتصاد

منافس وعملة حرة مقابل كل ذلك، حتى بدأ المراقبون يصفون أمريكا بعد تلك الخلافات مع أوروبا بالعملاق المقيد بعد تصادم خياراتها الاستراتيجية الاقتصادية مع حلفائها.

بداية خوف أمريكا على اقتصادها

إن ما سبق من قضايا خلافية بين أمريكا وحلفائها، أشعرت أمريكا بالخطر البالغ وحفزتها لتعمل في كثير من الأحيان ضد مصالح حلفائها بشكل علني تجاه عولمة اقتصادية أحادية الجانب، وكان مما ألهب سعار الهوج الأمريكي نحو العولمة الأمريكية ارتفاع إجمالي العجز في الميزان التجاري مع دول العالم في ذي القعدة من عام 1420هـ الموافق مارس من عام 2000م ليصل إلى 30.2مليار دولار بمعدل زيادة قدرها 5.1% عن شهر شوال الموافق لفرابر من نفس العام.

ومن أهم الأسباب التي لعبت دوراً لهذا العجز الزيادات المتكررة في معدلات الفائدة الأمريكية التي يقبل عليها مجلس الاحتياطي الأمريكي مما خلق انكماشاً اقتصادياً مع تدفق رؤوس الأموال نتيجة رفع الفائدة، ومن أسباب ارتفاع العجز أيضاً في الميزان عجز البضائع الأمريكية ذاتها عن المنافسة الحرة مع بضائع الدول الصناعية الأخرى داخل الولايات المتحدة وخارجها، وأهم الأسباب ارتفاع تكلفة عنصر العمل في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتخزين والتأمين والخدمات المصرفية، وبالطبع فإن السياسة الاستبدادية الأمريكية سلطت الضوء على عوامل لا علاقة لها بهذا العجز في الميزان حتى لا يهرب المستثمر ولا تفقد ثقة المستهلك، فعلمت هذا كله على مشجب أسعار النفط والغاز وأجبرت أوبك والدول المصدرة خارج أوبك على زيادة الإنتاج لنزول الأسعار.

وأصبح الاقتصاد الأمريكي في آخر ولاية كلينتون ومطلع ولاية بوش يعاني من ركود لم يشهد له مثيلاً، وكانت أمريكا تعول على قوة الدولار وضخامة سوقها لتخرج من هذا المأزق، وفي أول أربعة أشهر من ولاية بوش عمد البنك المركزي إلى خفض الفائدة ورفعها لست مرات ليعالج هذا الركود، وهو الذي لم يكن ليفعل ذلك من قبل إلا بمعدل مرتين إلى ثلاث سنوياً.

وحان الوقت لعقاب أمريكا

وبعد كل هذا الاستبداد والبطش والتجبر والسعي الحثيث لخنق العالم اقتصادياً، وإذلال المسلمين في كل بقاع الأرض وجعلهم كبش الفداء الذي ترعب أمريكا بقتلهم وتشريدهم واستباحة أرضهم ومقدراتهم كل أعدائها من غير المسلمين، حان الوقت بعد ذلك كله لإنزال القاصمة بالاقتصاد الأمريكي وأخذ بعض الثأر منها لما تفعله بالمسلمين، فتم ذلك ولله الحمد والمنة ونزلت القاصمة على أمريكا واقتصادها في صبيحة الثالث والعشرين من جمادى الآخرة لعام 1422هـ وهو ما يعرف بـ 11 سبتمبر، فكانت الضربة موفقة بحق، فقد دُمر اقتصاد أمريكا إلى حد كبير، فبعد أن كان اقتصادها يعاني من الركود ويسعى لإنعاش السوق، فإذا به ينهار مع انهيار البرجين، وما هو أعظم من انهيار البرجين والاقتصاد الأمريكي، هو

انهيار سلاح العولمة، فلم نعد بعد انهيار البرجين نسمع من يتحدث عن العولمة ذلك الغول الذي كاد أن يلتهم خيرات العالم كلها في بطن أمريكا، ولم يكن أحق البيت الأبيض بوش ولا زبائنه يملكون بعد نظر ولله الحمد، فسيطرت عليهم روح الانتقام، وأثقلوا كاهل اقتصادهم الجريح بعمليات عسكرية في كل الاتجاهات لم يجنوا من ورائها حتى اليوم أي هدف حدوده لها، وكان بوش يثق كثيراً باقتصاده، فأعلن عن أهداف ضخمة جداً لحربه طالت دول العالم كلها تقريباً، حتى توصل للتهديد النووي للصين وكوريا الشمالية والعراق وإيران وسوريا، كل ذلك ثقة باقتصاده، ناهيك عن حمقه السياسي واستعراضه لعضلاته على الشعب الأفغاني الأعزل، ويبدو أنه ظن أن الشعب الأعزل هو من نفذ الضربات، فحرص على إبادته، واستمر في غطرسته وتهوره وهدم الاقتصاد الأمريكي.

وأحس المراقبون الأمريكيون بحمق بوش من توسيع دائرة الحرب والتهديدات في كل الاتجاهات وإثقال كاهل الاقتصاد الأمريكي ووضع العوائق السياسية أمام بلاده دون أي فائدة لذلك، وذلك بعد خاطب بوش لحلفائه بقوله لهم في منتصف شهر شوال من العام الماضي على حلفاء أمريكا أن يسيروا خلفها في حربها ضد الإرهاب دون اعتراض منهم وقد جاء هذا بعد مقولته المشهورة "إما معنا أو مع الإرهاب".

وهذا مما دفع الساسة بالرد عليه حتى انتقده آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق في شهر ذي الحجة من العام الماضي الموافق لفربراير من عام 2002م في خطاب له أما لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ حيث قال "إن بوش لا يحرص على التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة".

وقال عنه زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي توم داشل بعد انتقاد حاد لإدارة الرئيس بوش قال "إن إدارة بوش ليس لديها أي رؤية واضحة وهي تقوم بإرسال القوات الأمريكية في جميع الاتجاهات ضمن حملتها الحالية ضد ما يسمى بالإرهاب، مشيراً إلى أنه لم يتم بعد السيطرة على الفوضى التي خلفتها العمليات العسكرية في أفغانستان وسط معلومات بأن قوات طالبان والقاعدة تعيد تجمعها في مناطق في شرق البلاد، وفي ظل عدم تحديد مصير زعماء القاعدة وال طالبان".

وحذر المحلل السياسي جوزيف بي نبي عميد معهد كيندي للعلوم السياسية ومساعد وزير الدفاع في إدارة كلينتون، في كتاب له تحت عنوان (أمريكا تحارب أمريكا) "حذر الولايات المتحدة من خوض الحرب بمفردها ضد الإرهاب دون الاعتماد على تحالف دولي مشيراً إلى أن التعاون والتحالف الدولي يخدم المصالح الأمريكية أكثر من الاتجاه المنفرد في السياسة الخارجية، وحذر من تركيز واشنطن في سياستها الخارجية على الجانب العسكري لقوتها وسلطتها كقوة عظمى وعالمية تسيطر على العالم وتجاهل الأبعاد والعناصر الهامة في قوتها الاقتصادية، وأوضح المحلل السياسي أن إدارة بوش بدأت التحول نحو إظهار قوتها العسكرية وسيطرتها على العالم وحققها في اللجوء إلى أي إجراء، والتعامل مع القوى العالمية كالصين من زاوية أنها تشكل تهديداً كبيراً للمصالح الأمريكية وأن دول الاتحاد الأوروبي منافس وأكثر منه شريك، وأشار نبي إلى أن واشنطن لا تستطيع خوض حرب الإرهاب بمفردها ولا يمكن لها أن تحقق بمفردها

نجاحاً في حربها على الشبكات الإرهابية ومراقبة تدفق رؤوس الأموال لهذه الشبكات“.

ولكن بوش كان معجباً بنفسه ويمارس السياسة مع دول العالم كما لو كان ممثلاً في فلم بوليسي من صنع هوليوود فكان يجر بلاده إلى الهاوية ولا يقدر حجم الحرب التي يخوضها في كل اتجاه حتى قال عنه الكاتب الأمريكي فرانك برونو في كتابه الوثائقي (المتجول في التاريخ) ”الرئيس جورج بوش سطحي وجاهل بالثقافة الأمريكية“ وأضاف ”إن بوش يعتبر أن نجمه السينمائي المفضل هو تشوك نوريس بطل أفلام الكارتيه في السبعينيات وأنه مغرم بمشاهدة المسلسلات التلفزيونية الهزلية“.

الضعف الاقتصادي روض بوش وحول سياسته

وبعدما دخلت أمريكا بقيادة أحرق البيت الأبيض في حرب لا ساحل لها وفي استنزاف قاتل تبين لإدارة بوش أن الاقتصاد الأمريكي لا يمكن أن يتحمل أكثر من هذا فحرب في الخارج على جميع الاتجاهات وحنون أمني في الداخل استنزف خزينة الدولة، إضافة إلى هبوط الدولار والأسهم، فبدأ بوش بتغيير الأهداف والاستراتيجيات وبدأ بالتراجع الملثوي عن كل وعوده و(عنترياته)، ووضع يده في أيدي حلفائه الذين التف عليهم ليعصرهم قبل أشهر من هذه الضربات.

وعاد عقل بوش ولكن بعد فوات الآوان فقد صرح في آخر شهر ذي القعدة 1422هـ الموافق لأول أسبوع من شهر فبراير لعام 2002م ”بأن الحرب لا مفر منها وقد كلفت أمريكا الكثير، وأن مشروعه الذي سيقدمه للتصويت سيضم زيادة لمصاريف الدفاع والأمن الوطني التي قدرها بحوالي 20%، وقال: من أجل تحقيق أهدافنا المهمة المنشودة والفوز بالحرب وحماية الوطن وإعادة إحياء اقتصادنا ستواجه ميزانيتنا عجزاً سيتناقص ولن يدوم طويلاً“ إلا أن العجز لم يتناقص حسب توقعاته بل بدأ يتزايد والمراقبون يرشحون انهيار الاقتصاد بالكامل لأسباب سنذكر بعضها.

ومن المظاهر التي تفسر لك الأسباب التي دفعت بوش لهذه السياسة الجديدة اضطرار عمدة نيويورك مايكل بلومبرج في منتصف شهر ذي القعدة 1422هـ الموافق لنهاية يناير من لعام 2002م إلى تخفيض أعداد الجنود وقوة الشرطة في المدينة بنحو ألفي جندي ورجل إطفاء نظراً للعجز الشديد الذي تواجهه الميزانية بسبب هجوم سبتمبر.

والإنهاء الاقتصادي الذي منيت به أمريكا دفع بوش إلى تخفيض مستوى دوريات الطائرات المقاتلة النفاثة في أجواء الولايات المتحدة الأمريكية التي تمت مضاعفتها بعد الضربات الموفقة، وقالت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأمريكية فيكتوريا كلارك للصحفيين إن البنتاغون يدرس خطة تشغيل بعض أنواع الدوريات الجوية القتالية المختلطة فوق أماكن معينة ودوريات جوية متقطعة للحاجة، وأشارت إلى أن الدوريات الجوية كلفت ما يقرب من 502 مليون دولار خلا شهر

يناير الماضي لعام 2002م، والجدير بالذكر أن الدوريات الجوية في الأجواء الأمريكية التي بدأت بعد الضربات بيوم يشارك فيها أكثر من 200 طائرة نفثة مقاتلة و 10 آلاف من أفراد القوات الجوية في 30 قاعدة جوية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يشأ بوش أن يبدي عجز إدارته عن نفقات حماية الأمن الداخلي وإدارة الحرب في الخارج والتي اضطرت له لاتخاذ إجراءات غير مسبقة للتخفيف من هذه الصعوبات فتم إيقاف منظومة الصواريخ التي ملأ الدنيا ضجيجاً من أجلها، والتجربة الصاروخية التي أجرتها وزارة الدفاع في الأسبوع الماضي كانت معدة قبل ضربات واشنطن ونيويورك بشهر تقريباً وتم تجميدها بعد الضربات وأعيد إطلاقها كرسالة بأن أمريكا لا زالت قوية، وبسبب العجز الاقتصادي فقد تم إيقاف أبحاث تطوير الطائرات والمضادات، وتم إيقاف أبحاث وكالة ناسا كل ذلك لضعف الاقتصاد الأمريكي عن القيام بمثل ذلك، بل إن بوش دعا في رمضان لعام 1422هـ إلى تشكيل وحدات السلام الأخضر وهذه الوحدات العسكرية تتكون من المتطوعين الأمريكيين لحفظ الأمن في أمريكا والسلام خارجها ولكن دون مقابل، ليس لأن أمريكا تريد إشراك شعبها في أعمالها، ولكنها غير قادرة على الإنفاق على جنود الاحتياط في حال استدعاء مزيد منهم، فأرادت المتطوعين دون مقابل.

قراءة في مؤشرات الاقتصاد الأمريكي

وحتى نفهم أسباب تغير الاستراتيجيات الأمريكية ضد دول العالم، وأسباب تنازلات أمريكا لأعدائها وحلفائها عن ما طلبوا منها سابقاً، لابد أن نقرأ بعض المؤشرات للاقتصاد الأمريكي التي تبين مدى الانهيار في الاقتصاد الأمريكي، ولن نتكلم عن الآثار الاقتصادية التي حصلت في الشهر الأول للضربات والتي وصلت إلى أكثر من 1000 مليار دولار، وقد زعم الكونجرس في تقرير نشره في يوم الثلاثاء 1/3/1423هـ 11/6/2002م أن خسائر ضربات جمادى المباشرة وغير المباشرة بلغت 16 مليار دولار، والجميع يعلم أن الخسائر ضعف هذا الرقم بأكثر من خمسين مرة، ولكن هذا التقرير يأتي ضمن المحاولات الفاشلة منهم لتخفيف الآثار التي لحقت بهم من الضربات، وسوف نثبت كذب هذا الرقم من خلال الكلام عن الاقتصاد بشكل عام لنفهم الخطر الداهم الذي أجبر أمريكا على تغير استراتيجياتها.

إننا نقرأ في مؤشر الاقتصاد الأمريكي تسارع وتيرة التراجع في سعر صرف الدولار التي بدأت قبل حوالي الشهر، حتى وصل يوم الجمعة 10/4/1423هـ 20/6/2002م إلى أدنى مستوى له منذ عامين أمام اليورو، كما انخفض أمام الين متأثراً بخسائر وول ستريت والمخاوف من هجمات محتملة على الولايات المتحدة، وقفز الاسترليني إلى مستوى 1.4974 دولار متخطياً بذلك المستوى المرتفع الذي بلغه يوم الأربعاء ليصل إلى أعلى مستوياته منذ شوال 1421هـ يناير عام 2001م، وتعرض الدولار لضربة جديدة بعد هبوط الأسهم الأمريكية يوم

الخميس 9/4 بعد أنباء عن إخلاء البيت الأبيض بسبب طائرة مجهولة دخلت المنطقة المحظور الطيران فيها فوق العاصمة الأمريكية.

وقال ميتول كوتيشا رئيس أبحاث الصرف الأجنبي في كريدي أجرويكول أندو سويز "إنه يوم آخر من هبوط الدولار، وقد رأينا الخسائر الجديدة للأسهم الأمريكية كما أن التفجيرات في إسرائيل وإخلاء البيت الأبيض زادا من حدة التوتر".

وقال نيك بارسونز الخبير المتخصص في استراتيجيات العملات بمصرف كومرسبنك "إننا الآن في سوق نزولية بالنسبة للدولار، والاسترليني يحذو حذو اليورو تماماً أمام العملة الأمريكية".

وهبط الدولار أكثر من نصف نقطه مئوية ليصل إلى 0.9591 دولار لليورو، وانخفض الدولار بشدة أمام الفرنك السويسري وبلغ 1.5317 فرنك وهو أدنى مستوى منذ شهر رجب 1420 هـ نوفمبر 1999م، وقفز الجنيه الاسترليني مجدداً إلى أعلى مستوياته في 17 شهراً أمام الدولار إذ تراجعت العملة الأمريكية في أسواق العملات كافة من جراء ضعف للبيانات التجارية الأمريكية والتوترات الأمنية.

ويعاني الدولار من ضغوط بيعية في الأسواق كافة منذ منتصف شهر محرم لهذا العام الموافق لإبريل، إذ تراجعت جاذبية الأصول الاستثمارية الأمريكية من جراء شكوك في وتيرة الانتعاش الاقتصادي الأمريكي وسلسلة الفضائح المحاسبية التي تعرضت لها شركات كبرى، ويشكك المستثمرون في حيوية استئناف النهوض الاقتصادي الأمريكي، ويخشون من استئناف التضخم معربين عن قلقهم من العجز المتزايد في الحسابات الجارية وضعف أسواق الأوراق المالية في البورصات الأمريكية.

واعتبر فريد برغستن المحلل في معهد تحليل أسعار العملات "اعتبر من جهته أن من الصعب التكهن بما سيحصل على المدى القصير، ولكنه يعتقد أن تراجع سعر صرف الدولار سيتواصل لـ 18 شهراً أخرى على الأقل".

وقال مارشال لوب المحلل الاقتصادي "إن رموز الاستثمار الأمريكي بدأت تهتز على وقع هبوط الدولار أمام العملات العالمية، ويقول بأنه وصل إلى أدنى مستوى مقابل الفرنك السويسري واليورو والين الياباني، ويقول بأن هذا الأمر يحمل مخاطر حقيقية على الأمريكان وسيغرق أمريكا في الاضطرابات التي أصلا كانت تحتاج إلى قدوم الأموال إليها لسد العجز الدائم في الميزانية الأمريكية، ويختم كلامه بقوله إننا لم نشهد مثل هذه الحالة في الماضي إطلاقاً ففي كل يوم تظهر أزمة في العالم جديدة تزيد من معاناة الدولار".

وبهذا تكون أمريكا قد فقدت للوهلة الأولى أرباح تسويقها لعملتها في العالم والتي كانت تجني من وراء ذلك سنوياً 24 مليار دولار كفارق للصرف فقط.

وعلى هذا فقد وصل الذهب يوم الأربعاء 22/5/2002م إلى 320 دولاراً للأونصة وهو ما يمثل 15% زيادة عن سعره قبل ستة أشهر و 20% عن سعره قبل أحداث سبتمبر.

وقد انخفضت الأسهم الأمريكية في أول ذي الحجة من العام الماضي الموافق لمنتصف فبراير لعام 2002م انخفاضاً حاداً وصفه جيف لا ينتوب كبير محللي الاستثمار بقوله "الناس يشعرون بقلق بالغ بشأن المحاسبة والمسائل المحاسبية وأعتقد أننا سنشهد شهراً آخر أو نحو ذلك من المعاملات المتقلبة".

وهذا القلق كان بعد انهيار (إنرون) والذي كشف عن حجم كبير من التلاعبات المحاسبية حتى على المستوى الفيدرالي حيث تورط في هذه الفضيحة الرئيس ومساعديه وما يقرب من 71 عضواً في مجلس الشيوخ حتى قال عضو المجلس الديمقراطي بايرون مورغان خلال ندوة صحفية "أن علاقة مدير إنرون السابق بالإدارة الأمريكية وثيقة جداً، مضيفاً أنه لم ير في حياته حكومة فاسدة مثل الحكومة الحالية"، وعلى إثر ذلك رفعت وحدة التحقيقات بالكونغرس دعوى قضائية غير مسبوقة ضد البيت الأبيض للتعرف على الدور الذي لعبته شركة إنرون وغيرها من شركات الطاقة في تطوير سياسيات الطاقة لإدارة الرئيس بوش، وهذا الأمر هو الذي قلص ثقة المستهلكين الأمريكيين منذ منتصف ذي القعدة للعام الماضي الموافق لأول فبراير لعام 2002م مع هبوط الأسهم في حين انخفض الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة في شوال العام الماضي يناير 2002م.

وانخفضت الأسهم الأمريكية يوم الجمعة 10/4/1423هـ 20/6/2002م حيث انخفض مؤشر قطاع التكنولوجيا ناسداك 2.03 نقطة بنسبة 0.14% إلى 1494.80 نقطة، كما هبط مؤشر داو جونز لأسهم الشركات الصناعية الكبرى 2.08 نقطة بنسبة 0.02% إلى 9559.49 نقطة، أما مؤشر ستاندرد أند بورز الأشمل المكون من أسهم 500 شركة فانخفض 0.23 نقطة بنسبة 0.2% إلى 1019.76 نقطة.

وأظهرت البيانات الاقتصادية يوم الجمعة ارتفاع العجز الأمريكي في تجارة السلع والخدمات إلى مستوى قياسي بلغ 35.94 مليار دولار، كما أظهر تقرير حكومي أن الأسعار على مستوى الجملة انخفضت 2.6% خلال الإثني عشر شهراً الماضية مسجلة أشد هبوط لها منذ عام 1369هـ الموافق 1950م، ولا يزال القلق يساور المستثمرين بسبب المخاوف من الممارسات الحسابية للشركات وخاصة في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات.

ويقول تقرير صادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) إن ناتج المصانع والمنشآت والمناجم الأمريكية انخفض بنسبة 1% في الفترة الماضية وأن الانخفاض استمر بذلك لمدة اثني عشر شهراً على التوالي (وهذا قبل الأحداث مباشرة)، وتشير الأرقام إلى أن هذه الفترة هي الأطول التي يتعرض فيها الإنتاج الصناعي الأمريكي للانخفاض منذ سلسلة التراجع التي سجلها في الفترة من ذي القعدة 1363هـ الموافق نوفمبر عام 1944م وحتى شوال 1364هـ الموافق أكتوبر من عام 1945م، وقال تقرير البنك المركزي بأن

الصناعة الأمريكية تعمل في الوقت الراهن بنسبة 75% من طاقتها الكلية وهو أقل معدل تعمل به منذ ثمانية عشر عاماً، ولكن المراقبين يشككون في صحة هذه الأرقام مؤكداً أن المعدل أقل من ذلك بكثير، ولتعلم حجم الخسارة من إيقاف ثلث أو ربع القوة الصناعية لأمريكا لا بد أن تعرف أن ناتجهم القومي السنوي يقدر بـ 6 ترليون و 600 مليار دولار تقريباً.

وكما يعاني السوق الأمريكي بعد هذه الضربات الموفقة من انخفاض حاد لأسعار الأسهم وسعر صرف الدولار مقابل اليورو، فهو يعاني أيضاً من ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 6%، ويقول المراقبون بأن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة فهو أكبر من ذلك.

ولا زال معدل الاستثمار الأجنبي يواصل انخفاضه حتى وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 1411هـ 1991م، وآخر الأرقام تشير إلى أن الدين الأمريكي بلغ 5800 مليار دولار وبهذا تعد أمريكا الدولة الأولى في حجم الدين على الإطلاق.

وقد فشلت كل المحاولات لاجتذاب المستثمرين لأمريكا لأسباب أولها صدمة ما يطلق عليه بـ (ظاهرة أنرون) وهي الصدمة الحادة التي تعرضت لها ثقة المستثمر في النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي عقب فضيحة إنرون وغيرها من الشركات، وبدأت أمريكا تحاول الخروج من العزلة الاقتصادية التي ضربتها هي على نفسها أيام طغيانها، فقد فرضت الحضر الاقتصادي على عدة أسواق عالمية وعادت اليوم لتقرر رفع ذلك الحضر لمجرد أكاذيب مثل قول بوش يوم 26/3/1423هـ عندما وافق على رفع حضر الاستثمار على قطاع النفط السوداني من قبل الشركات الأمريكية، قال: بأنه لا يريد تدخل السياسات في الأسواق المالية !!، ولا نعرف هل هي للمرة الأولى التي تتدخل السياسة في الاقتصاد حتى يدافع بوش عن الاقتصاد؟.

أما عن حالات الإفلاس التي ضربت الولايات المتحدة فحدث ولا حرج فأشهرها إفلاس إنرون التي ستطرح في الأيام القادمة برؤوس كبيرة، إلا أن إفلاس هذه الشركة لم يكن الوحيد بعد الضربات، فقد زادت حالات إشهار الإفلاس في الولايات المتحدة بنسبة 19% خلال عام 1422هـ 2001م لتسجل أعلى معدل لها على الإطلاق، لتصل حالات الإفلاس إلى 1.49 مليون حالة، وقام الكاتب الإداري للمحاكم الأمريكية بتجميع هذه البيانات ونشرها مبيناً أن حالات إفلاس الأعمال التجارية زادت بنسبة 13% لتصل إلى 40.099 حالة، كما ارتفع عدد الأشخاص الذين أشهروا إفلاسهم بنسبة 19.2% ليصل إلى أكثر من 1.45 مليون شخص، وسجلت أكبر زيادة في حالات الإفلاس في ولايات ايوا، إنديانا، وأوهايو، التي تقع جميعها في الغرب الأوسط وبها قطاعات زراعية كبرى.

وقال صمويل جيردانو المدير التنفيذي لمعهد الإفلاس الأمريكي كان عام 1421هـ 2001م عام رواج لحالات الإفلاس، أدت المستويات الفلكية لديون المستهلكين مقترنة بالانكماش الاقتصادي إلى مواجهة مزيد من الأسر لضغوط اقتصادية أكثر من أي وقت مضى.

أما شركات الطيران فكانت المتضررة الأولى فقد أعلنت عشرات منها عن إفلاسها والبعض الآخر يترنح وربما يعلن إفلاسه وعلى رأسها سادس أكبر شركة

طيران أمريكية (يو إس إيرويز) فإذا لم تحصل على ضمانات قروض كشركة (أميركا وست) ثامن أكبر شركة طيران في الولايات المتحدة، فإنها ستعلن إفلاسها، ولكن جميع شركات الطيران في أمريكا أعلنت عن تسريح عشرات الآلاف من الموظفين، وأخرجت مئات الطائرات من الخدمة ليكون مقرها في مستودعات ضخمة في مطار موهافي في شمالي لوس أنجلِس، ومطار آخر جنوب كاليفورنيا، لعجز السوق عن استيعاب ما كان مستوعباً قبل الضربات، ويكفي أن تعرف أن شركة (يو إس) وحدها قامت بتخزين 120 طائرة من أصل 300، سوى مئات من الطائرات التابعة لشركات أخرى تم تخزينها مثل أميركان إيرلانز التي خزنت ما يقرب من 260 طائرة في مطار جنوب كاليفورنيا، ويقول دان سابوفيتش الذي تقاعد كمدير عام لمطار موهافي بعد 30 عاماً قال: أعمل في هذه الوظيفة منذ 30 عاماً ولم أشهد طول حياتي لعملية بمثل هذا الوضع، إنها حقاً مأساة، وهذه أسوأ فترة والطائرات تستمر في المجيء، وقال إذا استمرت الظروف الحالية فإن الطائرات ستظل تأتي بمعدل خمس أو ست طائرات في الأسبوع.

ولو تتبعنا الأضرار الاقتصادية التي مني بها الاقتصاد الأمريكي بل والعالم من هذه الضربات لطال بنا المقام، وهي كل يوم في ازدياد لتراكم الديون وحجم العجز يوماً بعد يوم في اقتصاد قائم على الربا، ونظن أن فيما ذكرنا كفاية ليتأكد المتابع من كذب الكونجرس بأن الخسائر المباشرة وغير المباشرة للضربات هي 16 مليار دولار، وهذا التقرير يأتي كمخدر للمستثمرين الأجانب ليعودوا، وهو أيضاً تطمين سخيف للمستهلك الأمريكي.

محاولات فاشلة لإعادة المستثمر الأجنبي وإعادة ثقة المستهلك الأمريكي

ومن محاولات إنعاش الاقتصاد الأمريكي بث التقارير الكاذبة عن تحسن حالة السوق الأمريكية وانتعاشه، وبث التقارير التي تقلل من شأن خسائر الضربات، وبث دراسات توحى بأن الاقتصاد الأمريكي مقبل على انتعاش وأن الدولار سيعاود ارتفاعه، وبث تقارير تضليلية حول حقيقة الوضع الاقتصادي الأمريكي، وبث تقارير عن معونات اقتصادية ضخمة لا أساس لها من الواقع تقدمها أمريكا لدول فقيرة ضمن الإطار الإنساني، وبث تقارير كاذبة عن مصروفات ضخمة تتبناها الإدارة الأمريكية لمشاريع اقتصادية أو عسكرية وهمية لا تعدو أن تكون خططاً علي ورق ضمن حملة دعائية أمريكية لإخبار العالم بأننا أقوى وأقتصادنا لا زال عملاقاً، ومن ضمن حملتها الدعائية أيضاً فقد حرصت على التعتيم أو عدم تسليط الأضواء على أي أحداث اقتصادية من شأنها الإضرار بالاقتصاد المنهار.

ومن محاولات الإنعاش إنشاء وزارة أمنية تضم كل الهيئات الأمنية الأمريكية عدا المخابرات والمباحث الفيدرالية، ويأتي تشكيل هذه الوزارة في وقت تعد فيه أمريكا بأمس الحاجة للأموال لتنفق على عملياتها العسكرية إلا أن مجلس الشيوخ فضل الإنفاق على هذه الوزارة بمبلغ ضخم يتجاوز 37 مليار دولار - ونشك في حقيقة هذا الرقم فربما يكون دعاية لا أقل ولا أكثر -، كل ذلك لإعادة ثقة المستثمر باستقرار الأمن الأمريكي الداخلي ليكون مكاناً مناسباً للاستثمار وإعادة

رؤوس الأموال إليه، علماً أن هذه الوزارة كما يقول المراقبون من الناحية العملية لن تضيف شيئاً جديداً للأمن الداخلي في أمريكا بل إنها ستزيد من صعوبة العيش داخل الولايات المتحدة وتعسر الخدمات، وقد علق النقيب المتقاعد جون باليرون المعلق على مؤسسات الأمن القومي بقوله "إن هذا القرار لا يفعل شيئاً لمعالجة أي شيء"، ولم يفهم هذا النقيب أن هذا القرار ما هو إلا دعاية من إدارة بوش لخداع المستثمرين ليعودوا لأمريكا التي ستكون آمنة في ظل هذه الإجراءات الأمنية الجديدة.

ومن المحاولات أيضاً تصويت مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء 7/4/1423 هـ على قانون يشدد عملية الإشراف على تدقيق الحسابات من أجل ضمان نزاهة حسابات الشركات واستعادة ثقة المستثمر بعد تكاثر الفضائح المالية والتي توالى في إطار قضية (أنرون)، ويهدف القانون خصوصاً إلى طمأنة الأسواق والجمهور بعد فضيحة أنرون التي تلتها سلسلة من الفضائح في شركات أخرى وتزوير حسابات وجرائم كشف أسرار العمل ونزاعات مصالح بين محللين في شؤون البورصة، ويأتي هذا القانون بعد إصدار الحكم في تكساس على شركة (أرثور اندرسن) لتدقيق الحسابات أنها هي المسئولة عن عرقلة القضاء بسبب اتلافها آلاف الوثائق والملفات المتعلقة بـ(أنرون) وتقترح لجنة مجلس الشيوخ انشاء هيئة للمحاسبة، كل ذلك لإعادة الثقة في السوق الأمريكية، ولكن هذا القانون ليس فعالاً ضد أعضاء الحكومة أنفسهم والمذنبين كانوا سبباً بكل هذه التلاعبات المحاسبية.

ومن محاولات حفاظ الحكومة الأمريكية على ثقة المستهلك الأمريكي وإعادة ثقة المستثمر الأجنبي، فقد حرصت على التعميم على أي أعمال تحصل ضد المصالح الأمريكية داخل أراضيها سواءً من المجهدين أو من اليمينيين الأمريكيين، فمثلاً قالت عن إسقاط المجهدين لطائرة أميركان إيرلاينز فوق حي كوينز في نيويورك في السادس والعشرين من شعبان للعام الماضي الموافق للثاني عشر من نوفمبر لعام 2001م والذي قتل على إثرها 265 راكباً إضافة إلى سكان في نفس الحي، قالت الإدارة الأمريكية نقلاً عن (شهود عيان بالطبع) بأن السبب في سقوطها هو أنها فقدت إحدى محركاتها مما سبب تحطمها فوق الحي السكني، وقالت عن إحراق ثاني أكبر مصفاة لتكرير النفط في ولاية تكساس بأن الحادث عرضي ولم يتم بفعل فاعل، وقدر الله أن يكتشف ركاب رحلة باريس ميامي محاولة عبد الجبار المعروف بـ(رتشرد ريد) لتفجير الطائرة فوق المحيط في أول شوال للعام الماضي أواخر 2001م، إلا أن السلطات الأمريكية أخفت كل شيء عن الحادثة وكان شيئاً لم يكن، فهي تخشى من تداعيات إخفائها عن اكتشاف كيف تم تهريب المتفجرات وأين رجال الأمن والأجهزة الأمنية؟ فلم تكتشف العملية إلا في الدقائق الأخيرة من قبل راكبة بجوار عبد الجبار، وأخفت كذلك تطورات اكتشافها لمحاولة أحد المجهدين تهريب المتفجرات بنفس طريقة عبد الجبار في شهر شوال للعام الماضي يناير 2002م، وأغلق على إثر ذلك مطار سان فرانسيسكو وسلم الله البطل بعدما تمت مصادرة حذائه والمتفجرات بداخلها، وكذبت حينما نسبت تفجير المجهدين للمدرسة التقنية في نيويورك في حي مانهاتن إلى سخان ماء أدى إلى تدمير ثلاث طوابق في منتصف صفر لهذا العام الموافق لأبريل 2002م وعتمت عليه إعلامياً وبثت صوراً للمبنى المجاور له الذي أصابته بعض الأضرار، وكذبت أيضاً بنسبة انفجار مجمع لشقق التمليك في

ضاحية لو أنجلوس في أول شهر محرم 1423هـ الموافق لمنتصف شهر مارس 2002م إلى أنبوب غاز، الذي قال عنه المسئولون بأنهم اعتقدوا أن الانفجار زلزال كبير، وكذب إعلان الحكومة روبرت فراكو رئيس كتيبة مطافئ لوس أنجلوس حينما قال بأن المسئولين يشككون أن الغاز الطبيعي قد يكون سبب الانفجار، والغريب أن حادثاً عرضياً أدى إلى اصطدام عبارة بجسر كلورادو تسبب بانهياره في الشهر الماضي.

إلا أن الأمن في الولايات المتحدة لم يكن مهتد من قبل المجاهدين وحدهم حتى تستطيع الحكومة إخفاء كل الحوادث ذات الدوافع السياسية والدينية عن الرأي العام الداخلي والعالمي، فقد أخفت سلطات الأمن الأمريكية تفاصيل ودوافع قبضها على جماعة مسلحة تطلق على نفسها (المشروع السابع) وكانت هذه الجماعة عازمة على السيطرة على شمال ولاية مونتانا الغربية، وقد تم العثور لدى خمسة من رجال الجماعة على مقطورات بطول 3.7 متر مليئة بالذخائر والمتفجرات والبنادق والقنابل والملابس الواقية كما صرح بذلك عمدة مقاطعة فلاتيهد جيم دو بونت، كما حاولت مجموعة يمينية أخرى في ولاية شيكاغو تخزين مادة السيانيد السامة في مخزن في نفق تحت مدخل ركاب لمحطة القطار في وسط الولاية، وأخفت اكتشافها عن خطة لمليشيات مسلحة في ميشيغان لتفجير بنايتين حكوميتين، وأخفت عملية للمتطرفين أحبطت في ميسوري لشن هجوم على قواعد عسكرية كانت على وشك الوقوع ضد قاعدة فورت هود بتكساس في يوم فتحها للزوار، وأخفت أيضاً خطط المليشيات في كاليفورنيا لتفجير مستودع لغاز الروبان، وأخفت أسباب حريق مصنع الكيماويات في تكساس أول محرم لهذا العام الذي نفذته جماعة من السود تعاني من الاضطهاد الأبيض، وأكثر الخطط إثارة لرعب الأمريكيان عندما اكتشفوا خطة معدة في طورها الأول لمليشيات فلوريدا لتدمير مشروع للطاقة النووية، وقبل هذا كله فقد تم إخفاء نتائج البحث والتحري عن مصدر الجمرة الخبيثة بعدما قادت التحقيقات رجال الأمن إلى وسط مختبر البنتاغون لتطوير هذه الأسلحة.

هذه بعض الحوادث التي تم معرفتها من بعد الضربات وما تم التكتم عليه أكثر بكثير مما عرف، إلا أن أمريكا ورغم التكتم على كل شيء للحفاظ على أمنها إلا أنها تحولت إلى جحيم حقيقي لا يشعر أهلها بالأمن فيها أبداً، وهذه الأحداث وغيرها مما كان خافياً هي السبب الحقيقي وراء سعار التصريحات الأمريكية بداية من الرئيس إلى نائبه انتهاءً بأدنى مسئول في الإدارة الأمريكية، فكل مراقب كان يستغرب ارتفاع وتيرة التحذيرات من أعلى وأدنى المستويات، ولكن الذي يعرف ما يعرفه هؤلاء المسئولون يعذرهم لهذا الجنون في التحذيرات، ولم يكن قرار اليهود في نيويورك تشكيل دوريات مسلحة لحماية الأحياء اليهودية ابتداءً من أول أسبوع لشهر ربيع الأول لهذا العام إلا بعدما عرفوا إخفاق الحكومة الأمريكية بحفظ الأمن وعجزها مالياً عن الاستمرار، فبعد تفجير المدرسة التقنية لهم عرفوا بأنه يجب عليهم حماية أنفسهم دون الاعتماد على الحكومة الضعيفة، ورغم معارضة الحكومة لهذه الخطوة إلا أن هناك أصوات من البيت الأبيض تنادي بالموافقة لليهود بذلك.

وبعد أن كانوا يعلنون ويحتفلون ويفتخرون بالقضاء على الإرهاب هاهم الآن يذوقون من بأس المجاهدين الذي جعلهم لا يذوقون للراحة طعماً ولا يملون من

التحذيرات وتشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء اللجان الأمنية، ولن يسمع الرأي العام العالمي بعد اليوم اعترافاً من الأمريكيان بأي عمل ضدهم داخل أراضيهم، بل إن سياستهم الجديدة قررت تحميل الصدفة والحادث العرضي كل ما سوف يحدث في أمريكا، كما صنعت في أفغانستان.

كل ذلك التعتيم والكذب طمعاً في عودة ثقة المستثمر الأجنبي إليها، وحفاظاً على ثقة المستهلك الأمريكي، ولكن هذا كل سبب بالفشل رغم تكميمها لأفواه الإعلاميين وتعسفها وطردها لكثير من رجال الإعلام القائلين ببعض الحق، ومن أشهر ضحايا تكميم الأفواه هو الكولونيل ستيف باتلر عندما قال كلمة الحق فوصف بوش بأنه (وضع وخسيس) وأنه تجاهل تحذيرات لهجمات سبتمبر لغرض سياسي خاص، وقال إن والده تذرع بصدام ليحقق سياسته وهذا احتاج إلى الإرهاب ليستفيد من ميزانية الحرب على الإرهاب ولكي يصرف الأنظار عن اختياره القابل للسؤال وبصرف الأنظار عن الاقتصاد الضعيف"، إلا أن بلاد حرية الرأي أوقفت الكولونيل بعد ثلاث أيام من نشر مقاله وأحالته إلى محكمة عسكرية لتعفيه من عمله بعد سجن لمدة سنة وغرامة غير معروفة ولكنها لن تفلح في ذلك أبداً.

ومن ظواهر الملل من تكميم الأفواه أعلنت مجموعة إعلامية أمريكية عن صدور صحيفة كل أسبوعين هي صحيفة (وار تايمز) أعلنت عن معارضتها لسياسة التعتيم الإعلامي الأمريكي لما يحصل في أفغانستان وفي داخل الولايات المتحدة، لتثبت هذه الصحيفة فشل سياسة الكبت الإعلامي والتجوير على العقول، وتقول صحيفة الجارديان البريطانية في وصف هذه الصحيفة هي صحيفة أمريكية معارضة تهدف لكشف الحقائق في الحرب الأمريكية بأفغانستان وسوف يصدر أول عدد منها في 12 أبريل 2002م من مدينة سان فرانسيسكو باللغتين الإنجليزية والأسبانية، حيث يؤكد محرروها أن الإعلام الأمريكي (الحر) لم يقدم صورة كاملة عن حقيقة الحرب وأحداثها، وأن الخطوة التي اتخذوها جاءت استجابة لطلب الكثيرين حول مزيد من المعلومات عما حدث في أفغانستان، وما سيحدث في أي حرب أخرى تشعلها الولايات المتحدة خلال حربها ضد ما تسميه بالإرهاب.

ويقول رئيس تحرير الصحيفة بوب وينج "إن الدافع الأساسي لإصدار هذه الصحيفة هو كشف المخفي من حقائق الحرب، ووضعها أما الرأي العام، والوقوف على أحداثها الحقيقية، وتعرية الاهتمامات الحقيقية وراء هذه الحرب الدائمة، وقد تم طبع 7500 لأول نسخة من العدد الأول إلا أن الطلبات تجاوزت المائة ألف في أول يوم".

هذه الصحيفة لا تعبر عن نفسها بل تعبر عن ظاهرة تملل تحتاح الولايات المتحدة على هذا القدر الكبير من التعتيم الإعلامي والتضليل الهائل، فأكثر المؤسسات الإعلامية بل والفنية كهوليوود وغيرها أذعنت لطلبات البيت الأبيض وأصبحت أبواقاً لا تردد إلا ما رده متطرفو البيت الأبيض الإنجلييون العسكريون، ولكن هذا الحال لن يدوم طويلاً فسوف ينفطر العقد قريباً ليكتشف الشعب الأمريكي كم كان مضللاً ومخدوعاً بإنجازات حكومته الهائلة.

بسبب التدهور الاقتصادي والأمني ظهر التخطيط السياسي والعسكري للبيت الأبيض

ولأجل الوضع الاقتصادي والأمني المنهار في الولايات المتحدة رأى أحمق البيت الأبيض وزبانيته أن يعيدوا صياغة الصراع، وبغلقوا عدداً من الجبهات التي فتحوها على أنفسهم بعنجهية بالغة، ليسدوا أبواباً من الصرف والاستنزاف التي لا تحقق لهم أي مصالح، إلا أنهم فشلوا فشلاً عظيماً في تحديد المرحلة القادمة لهم، فهم في تخطيط عظيم وتناقض قولي وعملي لا يمكن للمتابع أن يصدق أن أمثال هؤلاء يعرفون أبجديات السياسة، فبعد أن كان بوش يصرح بأن العالم لا بد أن يكون معنا أو مع الإرهاب، ويصرح بأن حربه ستكون شاملة لا حدود لها، وأعلن عن تدخله في ستين دولة لاقتلاع جذور الإرهاب، وأعلن أنه يحارب عدداً من الدول وصفها بأنها محور الشر، وهدد أن الردع النووي لا يزال هو خيارهم ضد هذه الدول، حيث قال في خطابه أمام الكونجرس في بداية هذا العام "بأنه يؤكد عزمه المضي قدماً في الحرب ضد عدد من الدول ووصف العراق وإيران وكوريا الشمالية بأنها محور الشر، وقال إن هذه الدول تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل تشكل خطراً تزداد حدته، وأضاف: إن كوريا الشمالية نظام يتسلح بصواريخ وأسلحة دمار شامل، وإن طهران عازمة على امتلاك هذه الأسلحة وتصدير الإرهاب، وإن العراق يستمر في إظهار عدائة لأمريكا ويدعم الإرهاب، والنظام العراقي يتأمر منذ أكثر من عشر سنوات لتطوير الجمره الخبيثة والغازات القاتلة والأسلحة النووية، وقال بأن العالم المتحضر مهدد بأخطار لا سابق لها، وقال بأن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة على الأرض بأن تهددنا بأخطر الأسلحة في العالم"، مما دعا صحيفة التايمز البريطانية أن تصف خطابه هذا بأنه خطأ فادح وقمة في التطرف، وأكد الخبراء أن هذا الخطاب فتح جبهة للحرب دون التركيز على جبهة العداء الحقيقية، وقالوا بأن الخطاب كان عدائياً جداً، وقال ستيفن هيس الخبير في معهد برو كينجز في واشنطن "يمكن القول أنه فتح جبهة ثانية بهذا الخطاب".

وتأتي هذه التصريحات من بوش بعد أن أعلن قبل ضربات أمريكا بشهرين عن عزمه على الانسحاب من معاهدة انتشار الصواريخ، ومضيه قدماً في تطوير منظومة الصواريخ وعدم اعتداده بالاتفاقيات الموقعة مع الروس بهذا الشأن وبشأن خفض الأسلحة النووية، حتى أعطى أوامره للبدء بتجربة الصواريخ في أول شهر جمادى من العام الماضي أي قبل الضربات المباركة بعشرين يوم تقريباً الثالث من جمادى الآخرة لعام 1422هـ وهو ما يوافق 22/8/2001م رغم معارضة روسيا والصين وأوروبا لتلك التجارب، إلا أن التجربة أوقفت بسبب الضربات وأعيدت التجربة من جديد قبل أسبوع لأهداف سياسية متناقضة، وقبل ضربات جمادى صعد بوش الأزمة مع الصين بافتعال عدد من القضايا ضدها سواء عن حقوق الإنسان أو التبت أو هونغ كونغ أو غيرها، ورفض بوش أن يدعن لنهي حلفائه من أعضاء الناتو عن اتخاذ هذه الخطوات التي من شأنها أن تعيد سباق التسلح والحرب الباردة، كل هذا التصعيد مع جميع دول العالم كان قبل معرفة بوش بحجم انهيار اقتصاده والأخطار الأمنية التي تهدده في الداخل، والجدير بالذكر أن هذه السياسة العدائية تجاه دول العالم كلها إنما هي نابعة بشكل رئيس من تبني قادة البيت الأبيض لعقيدة الإنجيليين العسكريين الذين يعتقدون بقيام محرقة نووية تكون كمقدمة لمعركة هرمجدون الفاصلة، ونسأل الله أن يصدق توقعهم فتكون المحرقة في أمريكا !!.

إلا أن ضربات المجاهدين لأمريكا كانت بحق مؤلمة وعميقة، فقد غيرت الاستراتيجيات الأمريكية، وإن شئت فقل خلطت أوراق السياسة الأمريكية، ولم يعد الأمريكيان يفرقون بين ما يجب فعله وما لا يجب، ففي كل يوم يصدر تصريح استراتيجي مناقض لما قبله، حتى رأينا أن أمريكا بسبب الضربات بدأت تنقاد لمطالب معارضي سياستها وإن كانت تكابر ولا تقر بالانقياد إلا أنها نفذت ما أرادته معارضوها وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي، وأخذ أعداء أمريكا منها كل ما يريدون وأولهم روسيا.

إن الضربات التي ألحقها المجاهدون بأمريكا لم تكن خسائرها المباشرة وحدها هي المؤلمة، بل إن تراكم الخسائر وتضخمها الذي سيستمر معهم إلى الانهيار بإذن الله تعالى، هي التي أخضعت وسوف تخضع الأمريكيان أكثر لما يريد العالم منهم، فإما أن يحافظوا على وحدة بلادهم ويحافظوا على أكبر قدر من مصالحهم ويعلنوا هزيمتهم وحاجتهم لمساعدة العالم لهم، أو يواصلوا العنجهية والصلف والتسلط وحشد العالم ضدهم واستنزاف مقدراتهم وإنهاك اقتصادهم المريض ليصلوا في النهاية إلى الانهيار والتفكك الحقيقي بعد انهيار القيم والحرية والديمقراطية والمبادئ التي طالما تشدقوا بها بعد الضربات المباركة.

إن زيارة بوش في منتصف شهر صفر لعام 1423هـ لكل من روسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، لا تعد هذه الزيارة إلا علامة من علامات الهزيمة الأمريكية، فقد جثت أمريكا على ركبها وعادت إلى استجداء عدو صريح لها، واستجداء أعداء آخرين من وراء الكواليس، فالمتابع لتصريحات بوش أثناء تلك الزيارة يلاحظ أنه أبدى درجة عالية من المرونة ومن تغيير المبادئ التي أعلنها في بداية ولايته، فكم كان يعلن عن مواصلة برامج التسليح ويعلن عزم الناتو على مواصلة التوسع شرقاً مهما كان الثمن، إلى غير ذلك من التصريحات النارية التي تشعر بأن أمريكا سوف تنقض على كل من عارضها سواءً كانت روسيا أو حلفائها من أوروبا، إلا أن ضربات جمادى وانهيار الاقتصاد الأمريكي أعطت بوش درساً في التسامح فذهب ليحشد أكبر عدد من الحلفاء على حساب مبادئه التي سبق أن نعق بها في كل محفل، ولم يتمسك إلا بهدف واحد هو محاربة الإرهاب وذلك لسببين:

أولهما: أنه تأكد بعد غزوتي واشنطن ونيويورك بأن الخطر الإسلامي هو الخطر الحقيقي الذي كسر جميع القيود وتخطى كل الحواجز ووجه ضربة قاتلة للأمريكان، ونقل الحرب داخل أمريكا وهذا ما لم يفعله حلف وراسو من قبل، فبان له أن الخطر الإسلامي هو الخطر الذي سيهدد أمريكا ومصالحها في كل مكان لا سيما النفطية منها، وهو الخطر القابل للانتشار والذي يملك مقومات البقاء ولا يتأثر بكثرة القتل أو الخسائر التي تلحق به، فأصبح القضاء عليه أولاً هو الهدف الاستراتيجي الذي سيتيح فيما بعد لأمريكا أن تنهض من جديد دون خطر يهددها، لأنها تعلم أن الذي وجه لها هذه الضربة على قلة إمكاناته قادر على أن يوجه لها أخرى يعيدها من جديد لمثل هذه الحالة إذا نهضت، فأصبح تقدمها القادم مرهون بالقضاء على هذا الخطر.

ثانيها: أن أمريكا عندما عادت لتضع يدها في يد عدوها وحلفائها الذين عانوا ظلماً رأت أن تخرج من قضايا الخلاف كلها، وتتجه إلى قضية متفق عليها بين الجميع،

وتضخم من تلك القضية لتكون سبباً مقنعاً لتنازلها عن أشياء أبدى بوش نفسه استعداداً للقتال من أجلها فيما سبق.

ويوضح وزير الدفاع الأمريكي في مقال له نشرتها مجلة (فورين أفيرز) في شهر صفر 1423هـ الموافق لـ مايو 2002م بعنوان (تحويل المؤسسة العسكرية بعد ضربات سبتمبر) كيف قلبت هذه الضربات الموفقة كيان أمريكا وأدخلتها في تخطيط عميق وجعلت أمريكا تعيد استراتيجياتها من جديد بل وتتنازل عن أهمها فيقول "لقد بات علينا الإدراك بأن الأمور لم تعد علي ذلك القدر من الوضوح الذي كانت تتسم به في السابق، فالتحدي الذي نواجهه حالياً صعب ومعقد، حيث يتعين علينا أن ندافع عن بلادنا ضد عدو مجهول، وغير محدد، وغير مرئي، وغير متوقع" وقال "بات من الضروري التخلي عن برامج تسليحية عدة تعود في جذورها التطويرية والإنتاجية إلى أيام الحرب الباردة" - ثم بدأ بتعداد كل برامج الدفاع الأمريكية الاستراتيجية تقريباً - وقال "لقد أثبتت أحداث 11 أيلول الماضي أن الإرهابيين لم يتردعوا بالترسانة الأمريكية الضخمة من الصواريخ الباليستية الاستراتيجية العابرة للقارات، ولهذا يتعين علينا الآن أن نعمل على صوغ وسائل وأساليب جديدة من الردع، وأنماط جديدة من القدرات الهجومية والدفاعية على حد سواء، وهذه الوسائل التي يختصرها الوزير بالتعبير الثلاثي الجديد الذي سيقوم عليه ركائز القوة العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية الأمريكية مستقبلاً هي: تقليص القوات النووية، وتطوير القدرات الهجومية التقليدية، واستكمال إطار القدرات الدفاعية الشاملة" وقال "إن الهدف الأول من صدورنا هو رغبة إدارة بوش برسم الخطوط العامة التي تعتمزم السير عليها خلال المراحل التالية المفترضة من حربها المعلنة ضد الإرهاب".

وفي تخطيط واضح ومناقضة لكلامه السابق فقد صرح وزير الدفاع في مؤتمر صحفي أثناء زيارته للكويت يوم 29/3/1423هـ بقوله "وتتهم الولايات المتحدة العراق بتطوير أسلحة للدمار الشامل ورعاية ما يسمى بالإرهاب، وعندما سئل رمسفيلد عن نفي العراق تطويره أسلحة الدمار الشامل سارع بقوله "إنهم يكذبون، إنهم يمتلكونها وبواصلون تطويرها وحولوا مواد كيماوية إلى أسلحة، نحن نعلم ذلك، لديهم برنامج نشط لتطوير أسلحة نووية، من الواضح أيضاً أنهم يطورون أسلحة بيولوجية، وقال بأن العراق يمثل خطراً على أمن أمريكا القومي، فضلاً عن كونه خطراً على دول الخليج النفطية الحليفة للولايات المتحدة".

ثم أعلن بوش كتغطية على تنازلاته التي قدمها لأعدائه في منتصف شهر ربيع الأول لعام 1423هـ أول شهر 6/2002م أن عقيدته الاستراتيجية تحولت من سياسة (الاحتواء، والردع) إلى نظرية (الهجمات الوقائية ضد دول مارقة) رغم أن الدول التي كان يحتاج السياسة السابقة ضدها لم تغير من سياستها حتى تضطره إلى تغيير عقيدته العسكرية ضدها، حتى قال أحد كبار المسؤولين في البيت الأبيض "تغيرت طبيعة العدو وتغيرت طبيعة الخطر ولذلك يجب أن تتغير طبيعة الاستجابة والرد" علماً أن العدو الممثل بدول تمتلك أسلحة الدمار الشامل لم تغير من طبيعتها ولا من استراتيجياتها، ولكن هذا الكلام جاء للاستهلاك الإعلامي ولتغطية التنازلات الأخرى، وهو نموذج من نماذج تخطيط السياسة الأمريكية تجاه العدو والصديق.

نستخلص من الكلام السابق لوزير الدفاع الأمريكي عندما عزا تغير الاستراتيجية الأمريكية إلى تغير نوع العدو بعد الضربات، أن كلامه هذا مجرد غطاء على الضعف

الذي أصابهم، فلو أن نوع العدو تغير لما وجد أي فائدة لتصریح بوش الذي حذر فيه من دول محور الشر، وبما أن محور الشر أيضاً لم يذكر بوش من بينها تنظيم القاعدة، فما هي الفائدة من تغيير الاستراتيجية العسكرية بما أن الخطر الحقيقي تمثله دول لا جماعات إرهابية كما أفادت تصريحات بوش ومن قبله وزير الدفاع أيضاً.

فقرأ من مقال وزير الدفاع السابق أن أمريكا بعد مرور ثمانية أشهر من الضربات شعرت بحجم الخسارة التي منيت بها من الناحية الاقتصادية، وعلمت بأنها لا يمكن أن تواصل حربها ضد ما تسميه الإرهاب بمفردها، ولا بد لها من وضع يدها بأيدي أعدائها وحلفائها لتحقيق هذا الهدف، ورأت أن العائق أمام أعدائها للتقارب معها استراتيجيتها العسكرية التي كانت تتمسك بها لسته أشهر بعد الضربات، فقررت إبراز عذر جديد تقرر من أجله تغيير استراتيجيتها العسكرية التي لا يمكن أن تتحمل في الوقت الحالي ربع تكاليفها، فقررت التخلص من تلك الاستراتيجية أمام ضعفها الاقتصادي، لتصل إلى استراتيجية غير مكلفة اقتصادياً ومرضية لأعدائها ليحالفوها وبحملوا عنها شيئاً مما منيت به من إخفاق عسكري وسياسي وانهايار اقتصادي.

إن بوش الذي كان ينافح وبشدة قبل الضربات وبعد سقوط كابل عن برنامج المصلحة الصاروخية، وعن منطقية انسحابه من معاهدة حضر انتشار الصواريخ البالستية مع روسيا، عاد في إعلان روما صاعراً ليوقع تخفيض الرؤوس النووي من نحو ستة آلاف إلى 2200 رأس نووي دون ضغوط روسية، وبعد أن كانت أمريكا تسعى بكل السبل لإذلال روسيا خاصة أثناء وبعد حرب البلقان حينما اعترضت روسيا على سياسة الناتو مع يوغسلافيا، قالت أمريكا لها ولصين التي ضربت سفارتها في صربيا من قبل أمريكا عمداً، قالت على روسيا والصين أن تتفهما موقفنا تجاه يوغسلافيا وعليهما أن يرضيان بالوضع الراهن فلا مجال للرفض.

وعادت أمريكا لتعلن اليوم إدخال روسيا في منظومة دول حلف شمال الأطلسي كئمن مقدم من أمريكا لتعينها على عدوها القادم، وأيضاً حتى لا تنفرد دول الاتحاد الأوروبي بفرض ما تريد على أمريكا في ظل ضعفها الاقتصادي الحالي والقادم دون وجود منافس للجميع تحت نفس المظلة.

والأهم من ذلك كله هو أن أمريكا ترى أن موارد الطاقة في الخليج العربي باتت مهددة بالنسبة لها من قبل المسلمين الرافضين لاحتلالها لمنايع النفط، ولا بد لها أن تقدم تنازلات لعدوها ليكون نفطه بديلاً لها عن نفط الخليج الذي ربما يستحيل في الأيام المقبلة تصديره إلى أمريكا، وأيضاً كي يكون نفط روسيا وبحر قزوين هو المصدر الرئيس الثاني في العالم خارج منظمة أوبك التي تقلق أمريكا بحفاظها على أسعار النفط بقيادة فنزولا التي دبرت أمريكا لرئيسها انقلاباً فاشلاً جاء بنتائج عكسية عليها.

وأمريكا تطمع اليوم أن توفر لها روسيا في السنوات الخمس القادمة 5% من احتياجاتها النفطية ومن ثم تتجه للاكتفاء بعد ذلك من منطقة بحر قزوين التي تشير تقارير وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن حوض بحر قزوين الذي يشمل أذربيجان وكازخستان وتركمانستان وأوزبكستان وأجزاء من روسيا وإيران يضم 270 بليون برميل من النفط وهو يساوي 20% من احتياطات العالم الإجمالية، كما تحوي

بمساندة الإرهاب اليهودي في فلسطين أو التخلي عنه، أم هي بمواصلة حربه في أفغانستان أو الانسحاب من كل مناطق النزاع وحل الخلافات العالقة مع روسيا والصين والتركيز على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، إن بوش ومن معه لا يمكن أن يحددوا أي الخيارات هي الأولى لهم الآن، وتكبر مشكلة تحديدهم للمصلحة الأمريكية إذا علمت أن كل تلك الخيارات متناقضة ولا يمكن الجمع بينها في وقت واحد.

إن أمريكا اليوم تتخبط في كل ميدان على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والأمني وهذا كله كفيل بإذن الله تعالى بانهارها قريباً، فهي دخلت في نفق مظلم لا مجال لها للتراجع ويصف هذا كيسنجر في كتابه (هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية) فيقول "أمريكا لا تمتلك سياسة خارجية عاقلة مبنية على معرفة بطبيعة وبنية دول العالم وشعوبه وخصائصها، بل هي تتصرف بلا دراسة وبارتجال، وتستعدي الجميع، ولا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين والمشكلات المعقدة التي تعيشها المجتمعات مشيراً إلى اتسام السياسات المتعجلة بالاضطراب والارتباك، والمراوحة بين الالتزام الأيديولوجي، والبراغماتية، فمرة وبلا مقدمات تتقدم المصالح القومية الآنية على مصلحة بناء دور أمريكي قائد للعالم مستقر وثابت بدون أن تأخذ بخلفية القيم الأيديولوجية، وأخرى تتصرف باستحضار تلك القيم بعيداً عن البراغماتية. ويرى أن العجرفة في سياساتها الخارجية ستقودها حتماً إلى عزلة، وإن التورط العسكري المستعجل سيجرّها إلى مستنقعات استنزاف لن تخرج منها بسلامة" ويؤكد هذا الرأي الكاتب الأمريكي جيم هوجلاند في مقال له بصحيفة واشنطن بوست الأمريكية حينما قال "بأن البيت الأبيض في ظل رئاسة بوش لا يستطيع أن يحكم العالم" وقال "إن هناك فرقاً كبيراً بين الزعامة والإدارة، مشيراً إلى أن بوش مديراً وليس زعيماً وأن استمراره في الحكم ينذر بنهاية الأسطورة الأمريكية بوصفها القوة الوحيدة في العالم ولن يصبح العالم أحادي القطبية في ظل هذه الإدارة الأمريكية".

وإذا زدنا على صفاقة هذا الرئيس وحماقته وتخبطه ملاحقة الكونجرس له بسبب فضيحة أنرون وبسبب تقصيره في اتخاذ إجراءات لمنع هجمات جمادة، وأيضاً رفع 31 عضواً من الكونجرس إجراءات ملاحقة قضائية له بتهمة انتهاك الدستور حيث انسحب من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ (أي بي إم) والانسحاب من المعاهدات هو من تخصص الكونجرس لا من تخصص الرئيس وحده، إذا عرفنا هذه التحديات التي يواجهها الأمريكيان علمنا أن انهيارهم بات وشيكاً نسأل الله أن يعجل به.

هذا هو جزء من الصورة الحقيقية للهزيمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية التي لحقت بأمريكا من الضربات المباركة، بعد انهيار قيمهم وأخلاقهم ومبادئهم، وارتفاع معدل الجريمة وتعاطي المخدرات على جميع مستوياتهم وسط فضائح متتالية للكنيسة في جرائم الاغتصاب والفساد، وما تركناه من أحداث وزلازل أصابت الاقتصاد والسياسة الأمريكية أكثر مما ذكرنا، وكل ما ذكرنا إنما يعد إرهاباً لانهاية رأس الكفر ووكر الشر أمريكا.

وبدأ العد التنازلي يسابق الأحداث، وقريباً ستدق ساعة الصفر بإذن الله تعالى، وسوف يتمتع العالم بسماع أحداث سقوط أمريكا وتمزقها وإذلالها في كل محفل، وحينها سيضطر أعداء أمريكا الذين لم يقولوا منذ بداية الضربات شكراً لك سيدي

أسامه وللمجاهدين معك، سيضطرون لقولها ولكن بأعلى أصواتهم، وصل اللهم
وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.